استفسر عن استثناء «أمانة مجلس الوزراء» من نظام الخدمة المدنية في التعيينات

السويط يسأل الصالح عن موعد الانتقال إلى الحكومة الإلكترونية

تامر السويط

وجه النائب تامر السويط سؤالين إلى نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء أنس الصالح. وقال السويط في مقدمة السؤال الأول:إنه حسب اختصاصات نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء ترأس مجلس ادارة الجهاز المركزي لتكنلوجيا المعلومات، ونص المرسوم رقم 266 الصادر في 21 أغسطس لسنة 2006 بإنشاء الجهاز المركزي لتكنلوجيا المعلومات على أن يسند لهذا الجهاز وضع خط وسياسات تكنلوجيا المعلومات على المستوى الوطني وإنشاء وإدارة البوابة الإلكترونية الرسمية للدولة واعتمادها من مجلس الوزراء، كما يقوم الجهاز على الإشراف على تنفيذ خطة ومشاريع الحكومة الإلكترونية بالتنسيق مع الوزارات ومؤسسات الدولة إضافة إلى وضع وإدارة المنهجيات والمقاييس والأنماط اللازمة لنظم وأجهزة وخدمات تكنولوجيا المعلومات، وتدريب الكوادر البشرية الفنية العاملة في مجال تكنلوجيا المعلومات.

وطالب تزويده وإفادته بالآتي: 1 – ماذا قدم الجهاز المركزي لتكنلوجيا المعلومات من خدمات للمواطنين والمقيمين منذ مرسوم إنشائه حتى الآن؟

2 – متى يتم الانتقال إلى الحكومة الإلكترونية في جميع جهات الدولة كاملة؟

3 – انتقلت الحكومات في دول العالم من مفهوم الحكومة الإلكترونية إلى الحكومة الذكية، هل هناك خطة لدى جهاز تكنلوجيا المعلومات للانتقال لهذا المفهوم؟

4 – هل هناك تعارض مع عمل تكنلوجيا المعلومات وهيئة الاتصالات أم أن الجهاز اندرج تحت هيئة الاتصالات؟

5 – كم يبلغ عدد موظفي الجهاز؟

6 – كم حققت الحكومة من تطبيق الدفع الإلكتروني عبر البوابة الإلكترونية منذ بدء العمل بها حتى تاريخ ورود هذا السؤال؟

7 – ما الجهة المشرفة على البوابة الإلكترونية للدولة؟ وهل هناك التزام أدبي وقانوني من الجهة التي تدير البوابة في حال تم اختراق البوابة من قبل قراصنة الأنترنت؟

8 – هل الكويت آمنة من هجمات قراصنة الأنترنت؟ وهل صحيح بان هناك 49 جهة حكومية مهددة في نظامها الإلكتروني باعتباره «هشا» تقنيًا؟

9 – هل يقدم الجهاز دعمًا تكنلوجيًا وتقنيًا ضد قراصنة الأنترنت لكافة الجهات الحكومية أم أن التعاقدات تكون مباشرة من كل جهة حكومية في سبيل ضمان حماية البيانات والمعلومات لكل جهة؟

10 – كيف طور جهاز تكنلوجيا المعلومات من موظفي الدولة في جانب الدورات؟

11 – كم جهة حكومية تنفذ التراسل الإلكتروني؟ وما سبب تأخير تنفيذ مشروع التراسل؟ يرجى تزويدي بالأسباب وأسماء الجهات التي لم تنفذ المشروع بالشكل السليم؟

12 – تزويدي بأسماء برامج الحماية المستخدمة من قبل الجهات الحكومية وأسعارها وتاريخ تطويرها؟

13 – كم مرة تعرضت الجهات الحكومية للاختراق سواء في مواقعها الإلكترونية أو سيرفراتها الداخلية؟ وهل هناك نسخة احتياطية لمعلومات الدولة في أماكن آمنة؟ يرجى تزويدي بالإجابة كاملة مع ذكر عدد النسخ الاحتياطية للبيانات والمعلومات؟

14 – كيف يتم تعيين الموظفين في جهاز تكنلوجيا المعلومات؟ إذا كانت الاجابة بأن التعيين من خلال إعلانات في الصحف يرجى تزويدي بنسخ الإعلانات وتاريخها؟ وإذا كانت تتم عن طريق الترشيح من قبل ديوان الخدمة المدنية فعلى أي أساس يكون الاختيار والترشيح والتعيين؟

وقال السويط في مقدمة سؤاله الثاني للوزير الصالح إنه حسب القرار الوزاري رقم (1/64) الصادر بتاريخ 08/01/1964 والمعدل بقرار وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء رقم (18) لسنة 1994 والخاص بتنظيم الأمانة العامة لمجلس الوزراء.

فإن الأمانة العامة لمجلس الوزراء تتولى تحضير أعمال مجلس الوزراء، وتنفيذ قراراته وجميع شؤونه المالية والإدارية، ويتولى الأمين العام رئاسة الأمانة العامة وتصريف أعمالها ويكون مسؤولا عنها أمام وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء ويعاونه عدد من الأمناء المساعدين.

وطالب تزويده وإفادته بالآتي:

1 – لماذا تعتبر الأمانة العامة لمجلس الوزراء من الجهات المستثناة في نظام الخدمة المدنية في التعيينات؟ وهل لموظفي الأمانة كادر مالي خاص؟

2 – قبل سنوات أضيف ضمن الهيكل التنظيمي للأمانة إدارة للناطق الرسمي للدولة؟ يرجى تزويدي بعدد موظفي الإدارة وواجباتها وأعمالها والمشرفين عليها، فضلا عن طريقة تواصلها ووسائل الإعلام؟ إذا كانت الإجابة بأن الأمانة لم تفعل القطاع فما أسباب ذلك؟ وهل تصرف ميزانية خاصة لقطاع الناطق الرسمي؟

3 – من المسؤول عن صياغة بيان مجلس الوزراء الأسبوعي بعد كل اجتماع؟ ولماذا لا يتضمن البيان دائمًا تطمينات للمواطنين أو نفي لمعلومات خاطئة وإشاعات تشغل الشارع المحلي؟ يرجى تزويدي بما قدمه مجلس الوزراء من بيانات في موضوعي الاضطرابات الأمنية في العراق والاستعدادات الكويتية إضافة إلى موضوع الشهادات المزورة والجامعات الوهمية؟

4 – كم عدد القياديين في الأمانة العامة لمجلس الوزراء ممن تجاوزوا السن القانونية؟ يرجى تزويدي بأعمار كافة القياديين ومسمياتهم الوظيفية؟

5 – ماهي قرارات الوزير الداعمة لإحلال المواطنين محل الوافدين في الجهات التابعة له؟ يرجى تزويدي بكامل عدد المواطنين والوافدين في كافة الجهات التابعة للوزير؟ ونسبة الإحلال في كل جهة؟ وأسباب عدم الوصول إلى نسبة 100 % في كل الجهات باعتبار أن الجهات التي يشرف عليها الوزير (حساسة) أمنيًا؟

خليل عبد الله يسأل عن خطة «الأشغال» لمواجهة أي طارئ أوكارثة طبيعية

خليل عبد الله

أعلن النائب د. خليل عبد الله أبل توجيهه سؤالا إلى وزير الأشغال العامة ووزير الدولة لشؤون البلدية حسام الرومي قال في مقدمته: كما هي العادة في كل عام قبل بداية موسم الشتاء تطالعنا تصاريح مسؤولي وزارة الأشغال عبر الإعلام المرئي والمسموع والمقروء باستعدادهم لمواجهة أي طارئ وكوارث طبيعية كالأمطار ولكن تفاجئ في كل مرة بما لا يحمد عقباه، وقد عشنا فجر الثلاثاء الموافق 06/11/2018 كارثة غرق بعض الطرق والأنفاق في عدة محافظات بالكويت، كنتيجة لعدم صيانة الشوارع والمناهيل. وتجمعت مياه الأمطار محدثة أضرار كانت تتسبب بزهق أرواح العباد عدا ما سببه ذلك من تلف بممتلكات الناس من منازل ومحال تجارية وسيارات وغيرها وتعطيل المصالح التجارية والشخصية.

وكان من الواضح أن تصريف مياه الأمطار لم تكن في حسبان وزارة الأشغال والقائمين على متابعة صيانة الطرق والمناهيل ومكائن شفط المياه.

لذا يرجى تزويدي بالآتي:

1 – إفادتي بتقرير مفصل عن المواقع التي وقعت فيها الطفح فجر الثلاثاء الموافق 06/11/2018 نتيجة تجمع مياه الأمطار، وأسبابها، والمسؤولين عن صيانة هذه المواقع سواء من التابعين لوزارة الأشغال أو المكاتب الهندسية والمقاولين المتعاقدين على صيانة هذه الطرق، مع تزويدي بنسخ من عقود المكاتب الهندسية والمقاولين المتعاقدين مع وزارة الأشغال لصيانة الطرق والأنفاق والمناهيل، ودور وزارة الأشغال في متابعة تنفيذ هذه الأعمال واعتمادها.

2 – هل كانت وزارة الأشغال على جهوزية تامة لمواجهة أي طارئ وكارثة طبيعية قبل بداية فصل الشتاء لهذا العام 2018؟ إذا كانت الإجابة نعم فيرجى توضيح الإجراءات المتخذة في هذا الشأن، وتحديد فرق الطوارئ التي كانت على استعداد لمواجهة مثل هذه الحوادث الطارئة ونظام عملها في وقت وقوع الكوارث الطبيعية كلما حدثت.

3 – هل تم تلافي صيانة تصريف مياه الأمطار عبر المناهيل وسرعة الشفط من المكائن المخصصة لها؟ وهل مكائن الشفط المتوفرة كافية لسحب المياه بالسرعة المحددة حسب كمية الأمطار المتساقطة مهما بلغت شدتها؟ مع الرجاء الإفادة عن هذه النقاط بالتفصيل في حال الإجابة بنعم أو بالنفي.

4 – إفادتي بتقرير عن النتائج المترتبة بعد سقوط المطر وتجمع المياه في الشوارع والطرق وتحديد مواقع الأضرار وقيمة هذه الأضرار، وتحديد المسؤولية التعاقدية والتقصيرية على المقاول من ناحية وعلى المسؤولين عن اعتماد أعمال صيانة مناهيل الطرق من ناحية أخرى، وإفادتي عن تاريخ ومدة إعادة إصلاح هذه الأضرار وما نتج عنها من تلقيات.

5 – هل تلتزم وزارة الأشغال بتعويض الأشخاص عن الأضرار المتعلقة بالممتلكات الشخصية والتجارية نتيجة تجمع مياه الأمطار في الطرق والشوارع؟ إذا كانت الإجابة نعم فما هي الإجراءات المتبعة بتعويض أصحاب الشأن، والمدة المحددة لتسديد قيمة التعويضات، كما يرجى تقديم تقرير عن قيمة التعويضات الخاصة بالمتضررين بعد حصرها.

خورشيد يسأل وزير الكهرباء عن الوكلاء المساعدين المعينين في الوزارة الفترة الماضية

صلاح خورشيد

وجه النائب صلاح خورشيد سؤالًا إلى وزير النفط وزير الكهرباء والماء بخيت الرشيدي عن الوكلاء المساعدين الذين جرى تعيينهم في وزارة الكهرباء خلال الفترة الماضية.

ونص السؤال على ما يلي:أعلنت وزارة الكهرباء والماء تعيين وكلاء مساعدين في الوزارة خلال الفترة الماضية وذلك بناء على عرضكم، وموافقة مجلس الوزراء.

لذا يرجى تزويدي بالآتي:

1 –نسخة من السيرة الذاتية للوكلاء المساعدين المذكورين أعلاه.

2 –نسخة من السيرة الذاتية للمديرين العاملين في وزارة الكهرباء والماء في جميع القطاعات.

3 –نسخة من التظلمات التي قدمت على المناصب المذكورة أعلاه حتى تاريخ ورود هذا السؤال.

الخضير يقترح صرف مكافأة مالية للمشاركين في متابعة واحتواء أزمة الأمطار

حمود الخضير

أعلن النائب د.حمود الخضير عن تقديمه اقتراحا برغبة في شأن صرف مكافأة مالية لرجال الإطفاء والجيش والداخلية والدفاع المدني والحرس الوطني مقابل العمل الشاق الذي قدموه في البلاد خلال الأيام التي شهدت فيها تداعيات الأمطار وأزمة السيول .

وأشاد الخضير في مقترحه بالدور الذي قدمه رجال الإطفاء والجيش والداخلية والدفاع المدني والحرس الوطني، في التعامل مع أزمة السيول التي ضربت البلاد خلال الأيام القليلة الماضية بعد موجة أمطار غزيرة نتج عنها أضرار مادية وبشرية وشلل في الحركة.

وأكد أنه رغم الظروف الجوية المتقلبة وتعطيل المؤسسات والجهات الحكومية والجامعات والمدارس، فلم يتوان أي من رجال القطاعات الأمنية بمختلف فروعها عن احتواء هذه الأزمة لدرء المخاطر والكوارث، مخاطرين بحياتهم في سبيل إنقاذ حياة الآخرين.

تتمات

الغانم :

الروابط التاريخية بين البلدين».

وأوضح انه «فيما يتعلق بالتصريحات التي صدرت من الجانبين ، فكل تصريح من أي شخص سواء كان برلمانيا أوغيره يعبر عن نفسه» ، مشيرا الى ان النائبة صفاء الهاشم كان لها تصريحات تعبر عن وجهة نظرها.

وافاد ان هناك بعض الردود على وجهة النظر ، وهذه الردود إذا كانت وفق النقد المباح فهي مقبولة ، مشيرا الى ان وجود بعض الردود التي خرجت عن حدود النقد المباح ، وعن الرد على وجهة النظر ، وأساءت للنائبة صفاء الهاشم اساءات بالغة ، «وهو أمر مرفوض كما يرفضه الكثير من الإخوة في مصر».

وتابع «أقول للأخت الهاشم محشومة عن بعض هذا الكلام ومن يتحدث عن وجهة نظر راقية .. هذا يحترم ولكن من يسيء اساءات بالغة لا نقبلها من أي طرف ، سواء الكويت أو مصر ونتمنى منها لا تلتف له».

وأوضح انه «بخصوص الجوانب الموضوعية الكل له الحق في ابداء وجهة نظره ، وإن كنت اتمنى من الجميع أن يأخذ بعين الاعتبار العلاقات التاريخية الحيوية والمهمة ، في وقت نحتاج فيه إلى التعاضد والتعاون وتوحيد الصفوف».

وذكر ان «هذه صفحة وطويت واسدل الستار على هذا الموضوع» ، مشيرا الى مشاركته في مداخلتين مع برنامجين في الإعلام المصري ، وبالتالي «فالموضوع انتهى والعلاقة بين الكويت ومصر ستظل كما كانت قوية ومتينة وراسخة بإذن الله».

من جهة اخرى وفي رده على سؤال بشأن موقف النائب الحميدي السبيعي ، فيما يخص عضويته في لجنة التحقيق في ازمة الأمطار ، قال الغانم ان «قرار المجلس كان تزكيته في اللجنة ، بالتالي هو عضو في اللجنة بغض النظر عن حضوره اجتماعهم الأحد من عدمه ، والاجراءات اللائحية تؤكد انه ما زال عضوا في اللجنة ، مالم يتخذ المجلس قرارا آخر في الجلسة المقبلة».

وكان مجلس الامة قد وافق في جلسته التكميلية يوم الأربعاء الماضي، على تشكيل لجنة تحقيق برلمانية بشأن تداعيات الأمطار ، مكونة من ثلاثة نواب هم الحميدي السبيعي والدكتور عادل الدمخي وخالد العتيبي ، على أن تنجز هذه اللجنة تقريرها خلال شهرين .

القمة الخليجية

وردا على سؤال حول ما إذا كانت وزارة الخارجية ، ستقوم باتخاذ قانونية ضد المغردين المصريين الذين اساءوا للكويت مؤخرا، قال الجارالله : إن الكويت تتخذ الإجراءات القانونية ضد كل من يسيء لها، سواء كان المصريين أو غيرهم ، مشيرا إلى أن السفير المصري لدى البلاد سيلتقي بمساعد وزير الخارجية لشؤون الوطن العربي ، لبحث موعد انعقاد اللجنة المشتركة بين البلدين.

عسكر

ولفت إلى أن هؤلاء هم رجال الداخلية الأوفياء الذين يسهرون على حماية الوطن وامنه ومنع كل الشرور التي تدخل البلاد لزعزعة امنه واستقراره وحماية شبابه من السموم الواردة من الخارج.

وشدد عسكر على ضرورة صرف مستحقاتهم وعلاواتهم وبدلاتهم لمواجهة اعباء الحياة، مؤكدا انهم يطالبون بحقوقهم لقاء تعبهم وجهدهم الجبار في حماية امن المطار.

إعفاء

بقانون بشأن ديون القروض السكنية ، تمت مناقشته بحضور وزيرة الإسكان جنان بوشهري ، والمدير العام لبنك الائتمان صلاح المضف والفريق الفني.

وأوضح أن اللجنة رأت إخضاع الاقتراح بقانون المذكور لدراسة مستفيضة ، حتى يشمل جميع الفئات لتحقيق مبدأ العدالة والمساواة وعدم الإضرار بالمال العام ، وحتى يتم تحديد آلية لسداد مثل هذه الديون.

وكشف عن اتفاق اللجنة مع مؤسسة الرعاية السكنية ، على استدعاء جهات أخرى مثل شؤون القصر ومؤسسة التأمينات الاجتماعية ، حتى يتم التوصل إلى توافق بشأن المقترح.

وبخصوص المشروع بقانون لتنظيم التأمين والإشراف والرقابة عليه ، قال الكندري إن اللجنة ناقشته بحضور وزير التجارة والصناعة خالد الروضان ، وممثلي غرفة التجارة والمختصين بالتأمين والاتحاد الكويتي لشركات التأمين.

وأوضح أن مشروع القانون قدم بشكل موسع ويحتوي على عدة مواد بحاجة إلى تعديل، معتبرًا أن الكويت تأخرت كثيرًا في مجال التأمين بالقياس بدول العالم أو حتى دول الخليج.

وأشار إلى أن اللجنة رأت حاجة المشروع إلى تعديلات لمواكب القوانين الاقتصادية الخاصة بالتأمين وشركات التصنيف.

أضاف أن التقارير الصادرة من صندوق النقد الدولي وشركات التصنيف وشركات التأمين العالمية ، تضمنت تحفظات كثيرة على قانون التأمين المعمول به حاليًا والذي صدر في عام ١٩٦١.

وأكد الكندري سعي اللجنة بكل جهد لأن يرى القانون النور قريبًا لمواكبة المنظومة الاقتصادية، معلنًا عن تشكيل فريق فني موسع من اللجنة المالية ووزارة التجارة واتحاد شركات التأمين وغرفة التجارة للخروج بقانون متكامل.

ونوه إلى أن وزير التجارة قدم للجنة في اجتماعها السابق ٩ تشريعات تتنوع بين مشروعات بقوانين ، وتعديلات على قوانين اقتصادية لمواكبة القوانين العالمية والارتقاء بالكويت اقتصاديًا.

وفي رده على سؤال بخصوص التقاعد المبكر ، قال إن هناك توافقًا نيابيًا – حكوميًا حول القانون ، وقد أخذ جهدًا كبيرًا في دراسته في دور الانعقاد السابق، مؤكدًا استمرار الجهود والعمل داخل اللجنة لساعات طويلة ، حتى يتم الانتهاء منه قبل موعد الجلسة المقبلة ، متمنيًا أن يتم إقراره في تلك الجلسة والتي ستعقد في٢٧ نوفمبر الجاري .

الدلال

جهودًا في مواجهة الأمطار من عسكريين ومدنيين ومتطوعين.

وقال الدلال إن الناس صدموا من ضعف البنية التحتية للمناطق السكنية والطرق رغم إعلان الحكومة في السابق عن جاهزيتها للتعامل مع موسم الأمطار.

وأضاف أن كميات الأمطار الكبيرة تسببت بأضرار كبيرة على الدولة والمواطنين والمقيمين، مؤكدًا أن مسؤولية لجنة التحقيق والنواب كبيرة جدًا في سبيل الوصول إلى الحقائق كافة.

وبين أن القضية ليست جديدة بل سبقها تشكيل لجان تحقيق عدة، فضلا عن التوقعات بهطول أمطار غزيرة مجددًا على البلاد وتغييرات مناخية يجب الاستعداد لها، كاشفًا عن توجه برلماني للعمل على إنشاء مركز لإدارة الكوارث.

ترامب

التي تؤكد أن الوكالة المركزية للمخابرات الأمريكية «سي آي إيه» ترجح مسؤولية ولي العهد السعودي محمد بن سلمان ، عن إصدار أوامر قتل خاشقجي بأنها «سابقة لأوانها».

وكانت وزارة الخارجية الأمريكية قد أعلنت أن الإدارة الأمريكية لم تصل بعد إلى استنتاج نهائي ، بشأن المتورطين في قتل الصحفي السعودي جمال خاشقجي.

وذكرت وسائل إعلام أمريكية أن تقارير المخابرات الأمريكية ، خلصت إلى أن ولي العهد السعودي، محمد بن سلمان، أمر بقتل الصحفي.

وقالت المتحدثة باسم الوزارة، هيذر ناورت، إن «التقارير الأخيرة التي تشير إلى أن الحكومة الأمريكية توصلت لاستنتاج نهائي في القضية غير صحيحة».

أضافت أن «هناك كثيرا من الأسئلة من دون إجابات حتى الآن بشأن مقتل خاشقجي»، وأن وزارة الخارجية ستواصل البحث عن الحقائق والعمل مع الدول الأخرى لمحاسبة أولئك المتورطين في قتل الصحفي السعودي.

وشددت على أن بلادها ستواصل كذلك «الحفاظ على العلاقات الاستراتيجية المهمة بين الولايات المتحدة والسعودية».

وقالت صحيفة واشنطن بوست، التي كان خاشقجي يكتب فيها، إن تحقيقا لسي آي ايه مبنيّ على اتصال هاتفي أجراه خالد بن سلمان، شقيق ولي العهد، وسفير السعودية في واشنطن.

ويُعتقد بأن خالد بن سلمان اتصل بخاشقجي، بتوصية من شقيقه ولي العهد، وطمأنه على سلامته إذا ذهب إلى القنصلية.

ولكن السفارة السعودية في واشنطن نفت أن يكون خالد بن سلمان تحدث مع خاشقجي بشأن ذهابه إلى تركيا.

ونفت السعودية هذه الادعاءات، وقالت إن ولي العهد لم يكن على علم بأي شيء في هذه القضية.

وتقول الرياض إن الصحفي قتل على يد مجموعة «خالفت تعليمات القيادة».

وتؤكد تركيا أن الأمر بالقتل جاء من قيادات عليا في السعودية.

نتانياهو

بالانسحاب منه.

ومن المقرر أن يجتمع نتنياهو بوزير ماليته موشيه كحلون في وقت لاحق الأحد في محاولة اللحظات الأخيرة لمنع الذهاب إلى انتخابات مبكرة.

وبدأت الأزمة السياسية بعد انسحاب وزير الدفاع أفيغدور ليبرمان من الحكومة ، احتجاجا على وقف إطلاق النار بين إسرائيل والمسلحين في غزة بعد ثلاثة أيام من الاشتباكات.

وأدى انسحاب ليبرمان وحزبه «إسرائيل بيتنا» من الائتلاف الحكومي إلى انكماش الأغلبية البرلمانية للحكومة إلى مقعد واحد.

وانتهت محادثات جرت بين نتنياهو وشريك آخر في الائتلاف هو نفتالي بينيت الجمعة لإيجاد حل دون التوصل إلى اتفاق.

وهدد بينيت بانسحاب حزبه من الائتلاف الحكومي إذا لم يحصل على حقيبة وزارة الدفاع.

يذكر أن حزب بينيت هو ثالث أكبر حزب في الائتلاف، وفي حال انسحابه سيجد نتنياهو نفسه بدون أغلبية برلمانية.

ويعتبر حزب وزير المالية «كولانو» أساسيا من أجل بقاء الائتلاف. وكان كحلون قد قال إنه لا يرى أن الائتلاف قابل للاستمرار.

ومن المقرر إجراء الانتخابات في شهر نوفمبر عام 2019، ما لم تجر انتخابات مبكرة.